

قوله في البيعة على المدعى واليمين على من اذاعها كما ان البيعة في جانب المدعى عليه
 بل في بيع ما يوافق الاصل وهو بلاه الزمة وانما كانت البيعة على المدعى لانه
 يبيع خلاف الظاهر والاصل بيعة الزمة ويستثنى ما لا يقبله المدعى
 بلا يمينه فيما لا يعلم الا من جهته للمدعى ولا حاجة الى الاعتناء ودعوة التسمية
 التوافقان في النكاح مع القرينة ودعوة طينة الانوثة والذرية ودعوة
 القطر البلوغ لا احتلام ودعوة القرب عدم المال ودعوة الملائكة
 الاذعان في دين لزمه بلا مقابلة ما كصدقات الزوجية والفقان وقية ا
 لمتلف ودعوة لمة انقضاء العدة بالاقراء وبوضع الحمل ودعوة بائنا
 اسحتت وطلقت ودعوة الغيبة والدية ارضيا عما برتته وخبرها و
 يستثنى القضا فان الايمان تكفي في جانب المدعى مع اللوث واللعان فان
 الزوج يقذف ويلاعن وتسقط عنه اطوار ودعوة من لم يطرحه مدة العنته
 فان المدة اذا اكتمت بصرف الزوج ببعده الا ان تكلم الزوج بكبر او كذبا
 ادخله في مدة الايلة او تارة الصلوة اذا قال صلوت في البيت ومائة ركعة
 اذا قال يخرجها منه الا ان ينكر العقدة ثم محصوره من فعل البيعة والمدعى
 الفقير وله طلب الزكوة اعطيه ولا يخلف غلاما اذا ادعى العيان فان قيل لما
 البيعة ولا يركب في يوم التثنية من رمضان طاعة المدعى الزكوة للمدعى لا يقبل منه

النكاح
 انقضاء العدة